بلا قناع

katebkom@gmail.com
صالح الشايجي

خمسون ضميرا

ونحن مقبلون على انتخابات جديدة لمجلس الأمة، أتمنى من كل من يودّ ترشيح نفسه، ومن كل ناخب سيتوجه إلى المقر الانتخابي ليدلي بصوته، أن يضعوا نصب أعينهم وداخل ضمائرهم، الأسباب التي تضمنها المرسوم الأميري والتي أدت إلى حل المجلس السابق.

وهي أسباب وجيهة وإن كان المجلس السابق لا يتحمل أوزارها ولا يد له فيها. ولكنها أسباب حقيقية وواقعية فالعالم ومنطقتنا على وجه الخصوص تعيش أحداثا وظروفا غير مسبوقة.

حروب صغيرة متناثرة وتهديدات بحروب كبرى تجب صغار الحروب وتنذر بمخاطر جمة، والعالم يتشظى والدول الكبرى صاحبة القرار ليست على اتفاق فيما بينها، بل هي في شقاق واضح.

وكل تلك ظروف استثنائية مخيفة، تنبه لها المرسوم الأميري فأعلنها وأوكل لأصحاب الشأن من مرشحين وناخبين مسؤولية مواجهتها بمستوى من الإدراك والوعي والإحساس بعظمها وخطرها وبكيفية التعامل معها وتجنيب البلاد مخاطرها.

وهذا يقتضي من الجميع التعامل بجدية وبوعي في تشكيلهم للمجلس القادم، ويقتضي وجود مجلس خال من الصغائر وسفاسف الأمور وتكبير التوافه وجعلها قضية تهم الرأي العام وتدور في البلاد وتستنزف جهود الناس وتبتز عواطفهم.

كثيرا ما جربنا مجالس هي أقرب ما تكون إلى دار للعروض السطحية التافهة، فيها المضحك المسف، وفيها المبكي المضني المجرح. ورغم ضرر تلك المجالس علينا ونتائجها السيئة التي رهنت البلاد في حظيرة ضيقة وبلا نوافذ، فإن الظروف آنذاك كانت غير ظروف يومنا هذا، وكنا من التعافي بحيث نمتص صدمات تلك المجالس وما سببته لنا من كوارث، أما اليوم فإن الوضع مختلف ولا يسمح بالعبث أو الرخاوة أو الترف في الطرح وعرض القضايا الهامشية التي تلهي المجلس عن دوره في أن يكون بقوة الظروف التي نبه إليها المرسوم الأميري.

فيا أيها المرشح، إن لم تجد في نفسك الكفاءة لأن تكون بمستوى الأحداث القادمة وما تنذر به من أخطار فأرجوك حكم ضميرك قبل أن تقدم على الترشح وأعدل عما تنتوي.

ويا أيها الناخب إنس الأقربين من المرشحين وانتخب القوي الأمين حتى وإن كان من الأبعدين. نريده مجلسا من خمسين ضميرا.

قل الحق

Yousufyacoubq@hotmail.com
د.يوسف يعقوب البصارة

كيف نعود خير أمة؟

أنزل الباري عز جاهه القرآن الكريم بآيات محكمة التنزيل بحيث لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، لتغدو هذه الآيات ولتمسي السور والتعاليم منهجا ليس لحياة المسلم فقط، بل للبشرية جميعا، وإن كان هنالك نقص في الفهم أو عوز في الإدراك فذلك لقصور منا نحن البشر، إذ إن آيات المجيد وكلامه قول ثابت راسخ كرسوخ الجبال.

بين خالق الخلق سبحانه في الآية (110) من سورة آل عمران عليهم السلام أننا كنا خير أمة أخرجت للناس، كيف ذلك؟ وهل يأتي ذلك تلقائيا لأننا مسلمون، كلا وألف كلا، إذ أكمل الجبار هذه الآيات بشروط وهي أن نؤمن بالله أولا ويقينا ويعني ذلك تقواه والعمل بأوامره وأن يكون لنا منهج في الأمر بالمعروف ومنحى ونموذج في النهي عن المنكر.

وتقول التفاسير في ذلك انكم امة الإسلام كنتم في علم الله كذلك ومنذ آمنتم، وفي ذلك برهان ساطع وحق مستنير أن أمة الإسلام خير الأمم على الإطلاق، وان هذه الخيرية مشتركة ما بين أول هذه الأمة وآخرها بالنسبة لغيرها من الأمم، وإن كان الصحابة رضوان الله عليهم أفضلهم فهي أمة خطط لها لتغدو أنفع الناس للناس، ولكن تم تخييرهم بأن يكونوا ذلك ما داموا قائمين للمعروف بشتى أنواعه متصفين به، ونهوا وابتعدوا عن كل ما يغضب الله ورسوله ويكون فيه هلاك وأذى للبشرية والمجتمعات والأفراد على حد سواء.

ولنا أن ننظر وندرس ونتمحص بإمعان تاريخنا الإسلامي فنجد أن بعض المسلمين كان ايمانهم على حرف، بعد ان صعدت روح اشرف الخلق إلى بارئها فانتكس البعض على أعقابهم بمنع الزكاة، إلا أن الخليفة الراشد وصاحب الرسول سيدنا أبو بكر رضي الله عنه وقف لهم بالمرصاد، وأجبرهم في حرب الردة على العودة عن مخالفتهم للإسلام.

وبعد ذلك نرى أن الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم وأرضاهم من بعد الخليفة الأول رضي الله عنه قد قتلوا! وتعاقبت الحوادث بعد ذلك في أمم كانت تدعى بالإسلام وهي لآل البيت قاتلة أو طاردة، وللخمر والجواري والغلمان والرقص والفواحش هم متجهون لتزول أمة بعد أمة، لماذا، لنرجع إلى بداية المقالة.

وتترا الاحداث حتى وقتنا الحاضر لنجد ما حل بأمة الإسلام وبني يعرب ويحل بهم، وإن كان للصهيونية وأعداء الإسلام شرقا وغربا دور كبير في ذلك، إلا أن ذلك ما كان ليتم لولا خنوع شعوبنا وارتقاء سدة الحكم سفاحين مجرمين منتهكي للعرض والخلق ومحرقي الأخضر واليابس، فأصبحت الأمم وأمست الشعوب الأخرى تتندر بحالنا وتتهكم بأوضاعنا، وأصبحنا سخرية وألعوبة.

كيف الحل إذن؟

في القرآن الكريم أمثلة ضربها الله لمناحي الحياة الكريمة للمسلمين ولرقي الإسلام، ومنها قوله تعالى في الآية 11 من سورة الرعد: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وماذا لو لم نفعل ذلك؟ الجواب في بقية الآية: (وإذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له).

وقفات

mqarawi@hotmail.com
د.مطلق راشد القراوي

رسالة إلى كل كويتي

في هذه الأيام حصلت في البلد تغيرات من شأنها أن تؤثر على مستقبل البلاد في المرحلة القادمة، وإن شاء الله يكون تأثيرا إيجابيا يلم اللحمة الوطنية ويتجاوز الاختلافات ويحقق المصلحة العامة.

رسالتي لكل كويتي هي أنه لابد أن نصفي النوايا ونحسن الظن ونخلص العمل لتحقيق أفضل مكتسبات عملية للوطن الغالي، كما أن الفرصة الآن متاحة لذلك، وأن الأطراف المعنية في العمل السياسي قدمت تضحيات غالية أملا في إيجاد توافق وتلاؤم لحياة ديموقراطية سليمة، بدءا من حل المجلس وإعادة النظر في تطبيق البصمة الوراثية، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر جدية المشاركة، والحرص على المصلحة العامة، وصولا إلى الحماس والتفاعل لإنجاح العملية الانتخابية من قبل الشعب.

في ظل كل هذه المتغيرات الإيجابية... على المواطن أن يعي أن الكرة الآن في ملعبه سواء كان المواطن مرشحا وناخبا أو كان عضوا في الحكومة، فعليه أن يكون عنصرا فاعلا في الإصلاح المطلوب والاختيار الأمثل.. فالمسؤولية الآن ملقاة عليه. فالمواطن العام عليه أن يختار الرجل المناسب ليكون ممثلا عنه في أمور البلاد والذي يتصف بالإخلاص والخبرة وتحقيق المصلحة العامة دون الخاصة... حتى يكون المجلس مجلسا قويا فعالا، كذلك لابد أن يقابل ذلك المجلس حكومة قوية بأعضائها من المخلصين أصحاب الخبرات والتجارب وما أكثرهم في البلاد... وألا يكون التشكيل مراعياً للخواطر أو يوزع حسب الطلبات والضغوطات فتكون المحصلة انحدار الحكومة وفشل المجلس. الأيام تتوالى وسرعان ما يأتي يوم الانتخاب وهو المحدد للمسؤولية العظيمة... فإما أن نصفق لهم أو يعود اللوم والعتب عليهم، والرابح والخاسر في هذه المعركة هو الكويت.. اللهم بلغت، اللهم فاشهد.

انتظارات

Sns6666@yahoo.com
دالي محمد الخمسان

أيها الأحرار المجلس ناديكم

بعد صدور الأمر السامي بحل مجلس الأمة وصدور مرسوم دعوة الناخبين لممارسة حقهم في اختيار ممثليهم في المجلس، وهي دعوة ثمينة من الوالد صاحب السمو الأمير، حفظه الله ورعاه، ولها كل التقدير ويجب استغلالها على الوجه الأفضل بحسن الاختيار وتغليب مصلحة الكويت فوق كل المصالح، وهي دعوة لاختيار الأصلح والأفضل بعيدا عن الفئوية والطائفية والنزعة القبلية وان تكون بلادنا الكويت فوق الجميع وأالغلى وأسمى من كل المصالح.

لقد مرت على الحياة الديموقراطية الكثير من المحطات، وتنوعت الشخوص وتباينت القضايا وتفاوتت مصادر القوة والضعف، ولكن في حسن اختيارنا لأعضاء المجلس نكون قد أوصلنا من هم محل ثقة بشرح كل القضايا التي تهم المواطن البسيط وان يكونوا خط الدفاع الاول والشرس عن مصالح وحريات وحقوق المواطنين، فالاختيار الصحيح هو الخطوة الاولى للنجاح والاطمئنان.

لقد انتهى المجلس السابق 2013 بكل ما كان عليه من بعض التقصير في بعض القضايا التي تهم المواطنين وفي احيانا اخرى وقف متفرجا عما تقوم به الحكومة في التعرض لحقوق المواطنين فيما يمس حياتهم اليومية من غلاء الاسعار وفشل التنمية وزيادة اسعار الوقود وفشل التعليم وركود الاقتصاد وعدم وجود خطط مستقبلية وفقدان العمل في التصدي للفساد والتعرض للمال العام.

دعوة من القلب لأحرار الكويت ألا يقاطعوا الترشح، فالمقاطعة تركت المجال للبعض غير الكفؤ للوصول للكرسي الأخضر والاهتمام بمصالحه وتضخيم ارصدته، ايها الاحرار المجلس ناديكم، فالمطلوب هو المشاركة في الترشح وعلى المواطنين التوجه لصناديق الانتخاب وعليهم حسن الاختيار ليبقى مجلس الأمة القلب النابض للحريات والعين البصيرة على مصالح الشعب وأمواله واليد القوية في المساءلة والاستجواب والروح الوطنية التي تنشد الوحدة والتعايش بين أبناء الشعب الواحد بجميع طوائفه ومذاهبه.

بلادنا الكويت لها حق علينا كبير، فهي أعطت الكثير وما زالت وعلينا واجب التقدير والامتنان بالعمل الجاد والإنتاج، ورد ذلك يكون بصيانتها والدفاع عنها والمحافظة عليها والتمسك بدستورها وان نترك الخلافات والصراعات من اجلها، فهي الباقية ونحن الراحلون. نأمل أن يكون مجلس 2016 عند حسن ظن الشعب ويكون خير خلف لسلفه ويكون مدافعا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ويحقق طموحاته.

الزاوية

dralialhuwail@yahoo.com
د. علي عبدالرحمن الحويل

ثلاث لا يغتفرن

الآن وقد انتهت فترة ولاية السلطتين التنفيذية والرقابية التشريعية وستحل وجوه جديدة فيهما بعد شهرين من الآن، سنحاول الكشف عما أنجزت تجاه أهم التحديات التي واجهتهما في محاولة لرصد وتقييم عمل الجهازين. لا تزال سلبية السلطتين في مواجهة تحدي الفساد مبعث تساؤل قلق، فإذا سلمنا أن الحكومة اضطرت لحل هيئة مكافحة الفساد وإعادة تشكيلها لدواع إدارية ملزمة وقبلنا أن مدعاة التأخير في صدور لائحتها الداخلية ضرورة لتلافي الأخطاء، فإن هذين لا يبرران للحكومة تقاعسها خلال غياب الهيئة عن اتخاذ أية إجراءات لتعديل أنظمة العمل في مؤسساتها للتقليل من الفساد كأن تتحول إلى النظام الإلكتروني مثلا، ناهيك عن أنها استمرت في تعزيز دوافع الفساد لدى موظفيها بتجاوز الموظف المستحق للترقية بالتعيينات المسماة البراشوتية التي مارسها غالبية كبار مسؤوليها، ثالثة الأثافي أن الحكومة أسهمت في تهيئة الفرص للفساد عبر المناقصات المليارية التي تزيد قيمها عن تلك التي تنفذ بها في أي دولة خليجية مرات عديدة.

جاء تراخي الحكومة في معالجة الحالة المالية للبلاد وترددها وعجزها عن وضع رؤية إستراتيجية لزيادة الدخل القومي وتنويع مصادره ليكون مدعاة لرفض مشروعها المنقوص لتصحيح الحالة المالية والذي ابتدأته بحزمة من البرامج استهدفت إلغاء الدعوم المخصصة للمواطن بينما لم تفرض شيئا على المتنفذين ولا على الشركات ولم تلتفت إلى الهدر الهائل في مرافقها، ففي ميزانية إحدى الوزارات الخدمية رصد مبلغ 140 مليون دينار لبندي الأبحاث والخدمات الخاصة ولم يصدر عن هذه الوزارة أي أبحاث ذات قيمة!

أهملت الحكومة في تبني استراتيجية للتصنيع والبحث العلمي، وضمنت مشروعها بيعا عشوائيا لأهم المؤسسات الناجحة ولتلك المتصلة بالأمن القومي للبلاد بما فيها القطاع النفطي دون دراسات حقيقية وبأزهد الأسعار.

ثالث أهم ما واجهته الدولة من تحديات هو التراجع الحاد في مستوى التعليم الأساسي والجامعي وعدم مواءمة مخرجاته لحاجة البلاد، فقد كشفت مؤشرات قياس مستوى التعليم الدولية عن تراجعه بشقيه بشكل حاد، ففي الوقت الذي تصرف الدولة على التعليم 1,6 مليار دينار سنويا تعادلت الكويت وزيمبابوي على هذه المقاييس!

إن الفساد الإداري هو أحد أهم أسباب هذا الانهيار يضاف إليه تردي الاهتمام بالعمل لدى موظفي الدولة كردة فعل لما سمي بالتعيينات البراشوتية وتفشي الواسطة وسطوة القبيلة والفئة. حاول وزير التربية تطوير المناهج الدراسية المتخلفة فطلب العون من صندوق النقد الدولي إلا أن محاولته لم تكتمل بينما واجهت وزارة التعليم العالي تحديا من نوع استثنائي جاء في التصدي لعدد كبير من حملة الشهادات المزورة اكتشفوا فجأة بعد الانهيار المفاجئ للمؤسسة المصدرة للشهادات المزورة وكانوا قد وصلوا لمواقع قيادية في الدولة بما في ذلك الجامعة ورغم إحالة بعضهم للنيابة منذ أكثر من سنة إلا أن المحاكم لم تنظر في قضاياهم حتى الآن!. إن تجاهل السلطتين التشريعية والرقابية لتراخي الحكومة في وضع صيغة إستراتيجية للتعامل مع التحديات الأهم في عمرها، هو موقف سلبي سيبقى محفورا في ذاكرة الأمة ولن تغفره لها ولا للسلطة التنفيذية.

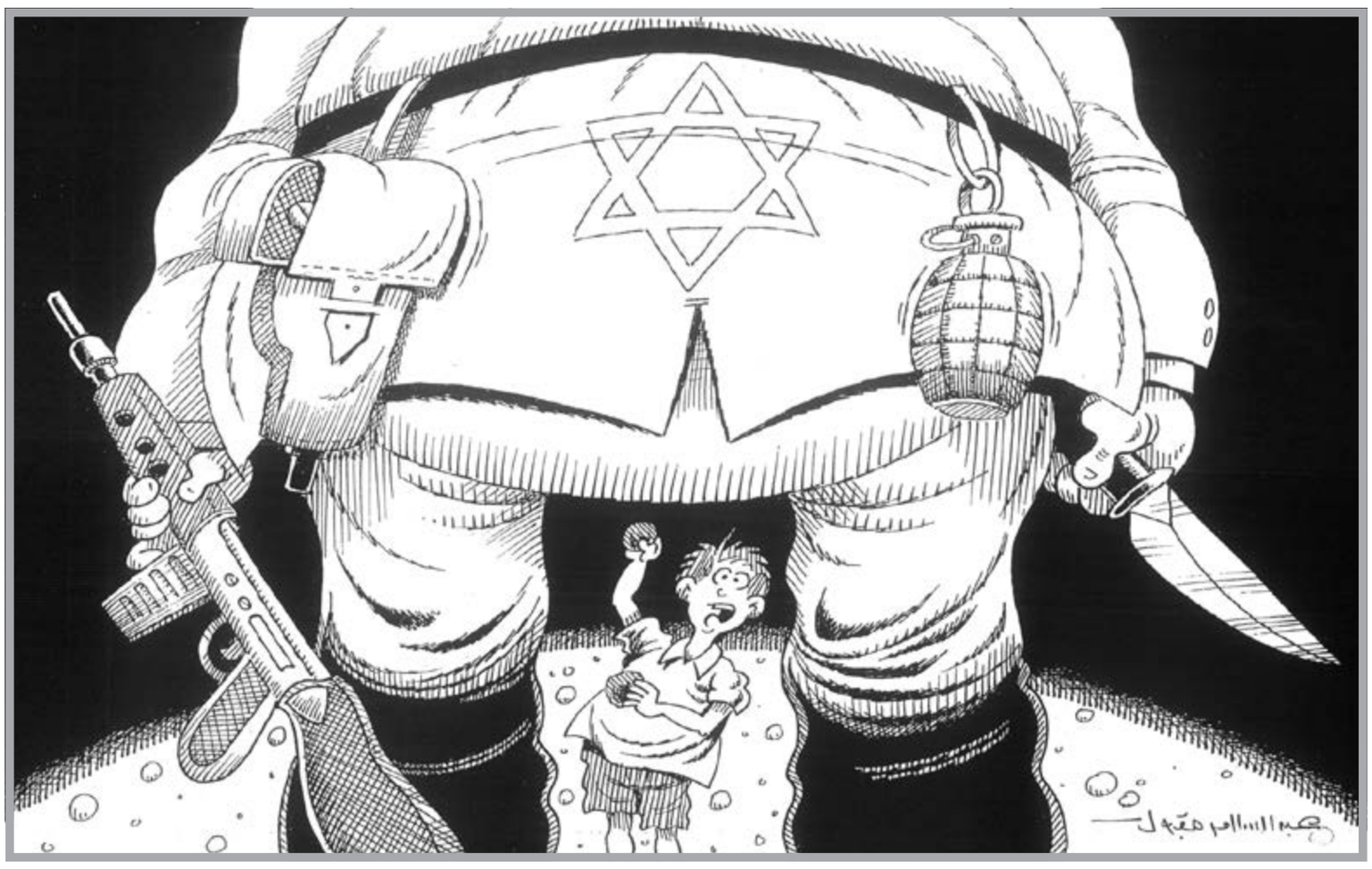

دعوة للتفكير

Twitter: SaqerG
صقر الغيلاني

معضلة التنمية في الكويت

لا شك أن التحول الاقتصادي لدبي أثر تأثيرا كبيرا على الكويت وباقي الخليج فأصبحت المقارنة في الخدمات والتنمية والسياحة حديث المواطن الكويتي مما دفع الى استيائه من تردّي الخدمات وانعدام وسائل الترفيه وتعقيد المعاملات الحكومية البيروقراطية. ورغم ان خطة تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي بحلول 2030 تتسم بالطموح ولكن ماذا عن إمكانية الكويت في تحقيق هذه الخطة؟ ماذا ينقصنا لتحقيق هذه الخطة؟

تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي يعتمد على أسس النظام الرأسمالي بشكل أساسي مثل انفتاح السوق المحلي للمستثمر الأجنبي والمنافسة وتسهيل الإجراءات وغيرها، أما في الجانب الآخر النظام الكويتي الاقتصادي القائم على النفط يقوم برعاية المواطنين من المهد إلى اللحد وهذا يشمل تقديم خدمات مجانية من صحة وتعليم وإسكان وحتى ضمان التوظيف للمواطنين، فهل يمكن تحقيق أهداف الخطة بتطبيق أسس النظام الرأسمالي مع الحفاظ على رفاهية ورخاء المواطن؟ ذلك يعني تزاوج نظام رأسمالي مع نظام اشتراكي، نظام يدعم المنافسة والكفاءة وفتح السوق للمستثمر الأجنبي أمام نظام يؤمن رفاهية المواطن على حساب الكفاءة وحماية السوق المحلي ولأنهما نقيضان لبعضهما البعض يستحيل تحقيق أهداف الخطة، فعندما نرى نماذج تنموية لدول اتخذت هذه الرؤية كان تطبيقها لنظام رأسمالي وليس نظام اشتراكي فهل نستطيع ان نعدد كم دولة اشتراكية تحولت لمركز اقتصادي عالمي؟

لكي نفهم لماذا هناك معضلة في تحقيق هذه الخطة والتحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي يجب علينا ان نفهم طبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب والتجار وهي علاقة مبنية على تحقيق الاستقرار الحكومي السياسي بتوفير الرخاء للمواطن والمناقصات للتاجر مقابل غض البصر من الطرفين السابقين عن سوء أداء الحكومة وبطئها في تحقيق أهداف ومشاريع الدولة. لنفترض أن الحكومة قررت تطبيق أسس النظام الرأسمالي والعمل بكفاءة وستقوم بأول خطوة بفصل أي موظف يتقاعس عن عمله أو كثير الغياب ويتم إعطاء المناقصات للتجار حسب اللوائح والقوانين لا حسب العلاقات الاجتماعية وفتح الباب للمستثمر الأجنبي للدخول والمنافسة مع التاجر المحلي ماذا ستكون النتيجة؟ سيؤدي ذلك بلا شك إلى عدم استقرار في النظام السياسي حيث سيقوم الطرفان بمعاداة الحكومة والضغط بالمطالبة لاسترداد الرخاء وقد يصاحب الأمر مطالبات سياسية أكبر وهو أمر تتجنبه الحكومة.

لذلك عندما نرى طبيعة القرارات السياسية في المجلس والحكومة التي تصب بتوفير الرخاء على حساب التنمية لا نستطيع أن نتفاءل بتحقيق أهداف الخطة المطلوبة. بالطبع لا اقصد أن يتم قهر المواطن والتاجر من أجل تحقيق التنمية، بل أطالب بإعادة تشكيل العلاقة الثلاثية من أجل أن تكون هناك حقوق وواجبات للجميع لا واجبات فقط. فالتغيير يحتاج إلى تضحيات من كل الأطراف وتقديم التنازلات من أجل مستقبل أفضل أو أن يكون الكلام كله تمنيات فقط.

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

منهج الحوار

عندما يبدأ أحدهم بالحديث عن الدين أو السياسة.. إلخ، يظهر البعض استياءه بسبب ما طرح من أفكار، بغض النظر عما ينادي به الآخر حتى دون الخوض في محاورته ومعرفة ما يقصده، فيبدأون بتكفيره أو تخوينه، وتتسارع الألسن بشتمه ولعنه وقد يصل الأمر الى حد المطالبة بطرده من بلده!! رغم أن ما طرحه هو وجهة نظر قابلة للنقاش والحوار.

إن القرآن الكريم فيه من الحوارات العديدة بين الله سبحانه وتعالى والملائكة وحتى مع إبليس لعنه الله رغم أنه قادر على فعل ما يريده، وكذلك بين الرسل والمخالفين لهم فكانت الحجة والبرهان سيد الموقف وليس انتقاص حرية التعبير عن الرأي، فالاختلاف واقع وحقيقة والبرهان هو ما نريده في تفسير ذلك الاختلاف مصداقا لقول الله سبحانه وتعالى (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين).

إن مبدأ الحوار هو منهج نحرص على أن نسير عليه دون عصبية أو تهميش الطرف الآخر فيما ينادي به، فعلى سبيل المثال عندما يطلب الله سبحانه وتعالى من سيدنا موسى وأخيه هارون أن يذهبا إلى فرعون لأنه طغى وطلب منهما التحدث معه بكلام سهل ولين لعله يتراجع عما ينادي به أو يخاف، ذلك الحوار رغم أن فرعون كافر، والله سبحانه وتعالى قادر أن يخسف به الأرض، ولكنه طلب منهما محاورته بالحكمة والحجة والهدوء وليس بفرض الرأي الواحد والصوت العالي، وفي سورة يوسف وظلم امرأة العزيز لسيدنا يوسف بادعائها انه قد اعتدى عليها، ليشهد بعدها شاهد من أهلها ويبرئ سيدنا يوسف مما قالته بالدليل والحجة بأسلوب هادئ.

إن القرآن الكريم يركز على أمر مهم جدا وهو أن يتم الحوار بالحجة والدليل وعدم التعصب للرأي والهدوء في المحاورة للتحقق من أمر معين، لذا نجد أن كثيرا من مشاكلنا وفشلها في كثير الأحيان هو عدم اتباع الإجراءات السليمة في الحوارات وهو يعكس طبيعة مجتمعاتنا بأن يطغي على حواراتنا الرأي الواحد، وأنا الأصح، فيجب أن نتبعك دون مناقشة وكأننا صم بكم عمي فهذا الأمر مرفوض فلدينا عقل وفكر ولكن نكون لك إمعة تقودنا كيفما شئت، ونشاهد في كثير من المقابلات الحوارية التلفزيونية حيث يبدأ الضيوف بالسلام وتنتهي بالسب والشتم والصراخ !

وبالتالي فإن هدف الحوار ليس مناقشة قضية معينة أو فكرة بالحجة والبرهان بقدر ماهو إثبات للوجود وتهميش الطرف الثاني لأن المحاور ليس لديه حرية فكرية يستطيع اتخاذ قراره الفكري.

آخر الكلام: لكي نقنع الآخرين بما تريد، ينبغي أن يصدقوا حديثنا أولا، ولكي يصدقوا حديثنا ينبغي أن يكون حديثنا صادقا، ولكي يكون حديثنا صادقا ينبغي أن يكون واقعيا.